

ممثل برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة في بلادنا يتحدث لـ (الكنوير):

إجمالي المستفيدين من مساعداته الغذائية في اليمن حوالي (٢١٤٣٠) شخصا



الفقر



البطالة

ارتفاع أسعار المواد الغذائية ظاهرة عالمية ومواجهتها ليست مسؤولية الحكومة وحدها



الفقر

يقوم برنامج الغذاء العالمي في بلادنا والذي يمارس نشاطه فيها منذ عام 1967م بتقديم مساعداته الغذائية للعديد من السكان في مختلف

محافظات الجمهورية ويهدف من خلالها إلى خفض معدلات الفقر، وزيادة فرص الفتيات في الحصول على التعليم، وتحسين صحة النساء الحوامل

والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة من العمر الذين يعانون من سوء التغذية، وتحسين معدل الشفاء بين مرضى السل والجذام.

صحيفة 14 أكتوبر التقت الدكتور/ محمد الكوهن - ممثل برنامج الغذاء العالمي في بلادنا واستعرضت معه مجمل الأنشطة التي يقوم بها

البرنامج ودوره في التخفيف من حدة الفقر ومن وهمة الحياة الاقتصادية والمعيشية الصعبة التي تعاني منها نسبة كبيرة من السكان خصوصا بعد

تصاعد وتيرة موجة الغلاء لاسعار المواد والسلع والحبوب الغذائية التي اجتاحت في الآونة الأخيرة العديد من بلدان العالم بما فيها بلادنا وزادت

حدها في الأشهر القليلة الماضية وكان لها تأثير مباشر وكبير على معيشة وحياة الكثير من الناس والأسر في المجتمع وفيما يلي نص اللقاء:

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

□ بداية نود أن تعطلونا فكرة مقتضية عن اهتمامات البرنامج في اليمن وأبرز أنشطته المنفذة حالياً والتي سيجري أيضاً تنفيذها خلال الفترة القادمة؟

- لقد بدأت أنشطته البرنامج في اليمن منذ الستينات وهي حالياً تشمل مجالات التغذية والصحة والتعليم والطوارئ وينفذ البرنامج حالياً أربعة أنشطة، ويهدف النشاط الأول لدعم صحة الأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة ومرضى السل والجذام وذلك عبر تقديم المساعدات الغذائية لهم على زيارة المراكز الصحية ومراكز الأمومة والطفولة للاستفادة من الخدمات المقدمة في تلك المراكز ويستفيد منه حوالي 24 و130 شخصاً سنوياً عبر 45 مركزاً صحياً في 6 مديريات موزعة على خمس محافظات، بينما يهدف النشاط الثاني إلى دعم وتشجيع وتعليم الفتيات في المناطق الريفية والناحية وذلك عبر تقديم مساعدات غذائية لفتيات المدارس لحث أسرهن على إرسالهن للمدارس وتستفيد من هذا النشاط حوالي 70 و000 طالبة في "89" مديرية موزعة إلى "18" محافظة.

□ أما المشروع الثالث فهو تقديم المساعدات الغذائية للاجئين الصوماليين في مخيم "خرز" ومنطقة "البيستين" وكندا في مراكز الاستقبال وأخيراً، ويستفيد من هذه العملية حوالي 43 و500 لاجئ أما النشاط فتمثلت في تقديم المساعدات الغذائية للمتضررين من الأحداث الجارية في محافظة صعدة ويستفيد منه 77 و000 شخص بشكل شهري.

جهود لمحاربة الفقر

□ ماهو دور البرنامج وجهوده المبذولة لمحاربة الفقر والجوع في اليمن والآليات المتبعة لتوزيع أية مساعدات غذائية للسكان؟

- نحن بالفعل نؤمن بأن لنا دور كبيراً وجوهرياً في محاربة الفقر



بعض الاسر الفقيرة

من هذا المكون في هذا العام 2008م حوالي "70" ألف طالبة بشكل مباشر، بينما تستفيد أسر هذه الطالبات أي حوالي النصف مليون نسمة بشكل غير مباشر، من هذه المساعدات التي تم حسابها ليستفيد منها كل أعضاء الأسرة ويغطي هذا المشروع حوالي "300 و1" مدرسة موجودة في "89" مديرية موزعة على "18" محافظة أي حوالي "10 و1" مدارس الجمهورية، وهنا أجب أن أوضح بأنه يوجد الكثير من الذكور ممن يستفيدون بشكل مباشر أو غير مباشر من مساعدات البرنامج فكما قلنا إن المستفيدين من مشروع التغذية المرسيه هم كافة أعضاء أسر الطالبات وليس الطالبات فقط، وهناك أيضاً المستفيدين من الذكور من مرضى السل والجذام وأطفال ما دون الخامسة ومن النازحين في صعدة واللاجئون الصوماليون في خرز وعدن. فهناك الآلاف من الذكور ممن يستفيدون من مساعدات البرنامج.

□ كيف تنظرون في البرنامج إلى التحديات التي تواجهها في اليمن وفي طليعتها التحديات المتمثلة في الغذاء والماء وسبل معيشتهم. وكيف تقيمون جهود الحكومة اليمنية في مواجهة تصاعد وتيرة الارتفاع الحاد في الاسعار المواد الغذائية التي تؤدي إلى زيادة الفقر في اليمن؟

- إن التحديات التي تتركزتم بالسؤال عنها هي تحديات تواجه سكان العالم، وليس سكان اليمن بشكل خاص، فأرتفاعات اسعار المواد الغذائية هي ظاهرة عالمية وليست محلية، فعلى سبيل المثال، أدى الارتفاع المتزايد في اسعار المواد الغذائية إلى ظهور فجوة في ميزانية البرنامج لعام 2008م تزيد على "756" مليون دولار، هذا على المستوى العالمي، أما على المستوى المحلي فتقدر الفجوة في ميزانية البرنامج بحوالي "28" مليون دولار حيث ارتفعت ميزانية البرنامج القطري من "48" مليون دولار إلى "76" مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية، وفي حالة عدم توافر الموارد اللازمة فسيرجع حوالي "320" الف شخص من مساعدات البرنامج إلى دولة اليمن تستورد حوالي 90 بالمائة من حاجتها من الحبوب، لا بد أن تتأثر وبشكل كبير من ارتفاع اسعار المواد الغذائية في السوق الدولية، ونحن بالفعل نشجع جهود الحكومة في مجال دعم الزراعة والحفاظ على الموارد المائية وكذا الجهود المبذولة في تنظيم الاستيراد، فالحكومة قد بدأت فعلاً في تبني سياسات لدعم الزراعة، ومن ضمنها دعم المزارعين بالحرارات والبذور المحسنة، كما قد بدأت الحكومة جهوداً في مجال بناء السدود وخزانات المياه، إلا أنه من الواجب القول ان هناك المزيد من الجهود التي يجب أن تبذل لمواجهة هذه الأزمة، ويجب القول هنا إن مواجهة هذه الأزمة ليست مسؤولية الحكومة وحدها، بل يجب على كل المنظمات سواء الدولية أو المحلية، والهيئات والدول المانحة وحتى القطاع الخاص الوقوف جنباً إلى جنب لمواجهة هذا "التسونامي" الصامت الذي لو استمر قسبمئذ أثره لبطال ليس فقط الفئات الفقيرة بل الجميع.

تسونامي صامت

□ كيف تنظرون في البرنامج إلى التحديات التي تواجهها في اليمن وفي طليعتها التحديات المتمثلة في الغذاء والماء وسبل معيشتهم. وكيف تقيمون جهود الحكومة اليمنية في مواجهة تصاعد وتيرة الارتفاع الحاد في الاسعار المواد الغذائية التي تؤدي إلى زيادة الفقر في اليمن؟

- إن التحديات التي تتركزتم بالسؤال عنها هي تحديات تواجه سكان العالم، وليس سكان اليمن بشكل خاص، فأرتفاعات اسعار المواد الغذائية هي ظاهرة عالمية وليست محلية، فعلى سبيل المثال، أدى الارتفاع المتزايد في اسعار المواد الغذائية إلى ظهور فجوة في ميزانية البرنامج لعام 2008م تزيد على "756" مليون دولار، هذا على المستوى العالمي، أما على المستوى المحلي فتقدر الفجوة في ميزانية البرنامج بحوالي "28" مليون دولار حيث ارتفعت ميزانية البرنامج القطري من "48" مليون دولار إلى "76" مليون دولار بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية، وفي حالة عدم توافر الموارد اللازمة فسيرجع حوالي "320" الف شخص من مساعدات البرنامج إلى دولة اليمن تستورد حوالي 90 بالمائة من حاجتها من الحبوب، لا بد أن تتأثر وبشكل كبير من ارتفاع اسعار المواد الغذائية في السوق الدولية، ونحن بالفعل نشجع جهود الحكومة في مجال دعم الزراعة والحفاظ على الموارد المائية وكذا الجهود المبذولة في تنظيم الاستيراد، فالحكومة قد بدأت فعلاً في تبني سياسات لدعم الزراعة، ومن ضمنها دعم المزارعين بالحرارات والبذور المحسنة، كما قد بدأت الحكومة جهوداً في مجال بناء السدود وخزانات المياه، إلا أنه من الواجب القول ان هناك المزيد من الجهود التي يجب أن تبذل لمواجهة هذه الأزمة، ويجب القول هنا إن مواجهة هذه الأزمة ليست مسؤولية الحكومة وحدها، بل يجب على كل المنظمات سواء الدولية أو المحلية، والهيئات والدول المانحة وحتى القطاع الخاص الوقوف جنباً إلى جنب لمواجهة هذا "التسونامي" الصامت الذي لو استمر قسبمئذ أثره لبطال ليس فقط الفئات الفقيرة بل الجميع.

مكونات رئيسيان

□ ماهي أبرز مكونات المشروع القطري الحالي وخطة تنفيذه. ولماذا يركز المشروع حصراً على النساء والفتيات؟

- المشروع القطري كما أوصنا سابقاً له مكونات رئيسيان: المكون الأول متعلق بتحسين صحة الأمهات الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة ممن يعانون من سوء التغذية، بالإضافة إلى مرضى السل والجذام الخاضعين للعلاج.

□ الهدف الرئيسي من هذا المكون هو تشجيع هذه الفئات على التردد على المراكز الصحية والاستفادة من الخدمات المتوفرة فيها، بالإضافة إلى تحسين الحالة التغذوية لهم وهذا المشروع تصل ميزانيته لحوالي "22" مليون دولار ويستفيد منه كما قلنا حوالي

"30 و24" شخصاً سنوياً عبر "45" مركزاً صحياً في "6" مديريات موزعة على خمس محافظات، أما المكون الثاني فيتعلق بتشجيع الممارس على إرسالهن فيلتحقن بالمدارس في المواظبة فيها وذلك لتفليص الفجوة التعليمية بين الجنسين خاصة في المناطق الريفية النائية والبعيدة، وتستفيد

دورة لتدريب مدرسين شباب في مجال الحقوق والصحة الإنجابية وختان الإناث والزواج المبكر تعقد بصنعاء

□ صنعاء / 14 أكتوبر:

تتختم يوم غد الخميس بصنعاء الدورة التدريبية الخاصة بتدريب مدرسين في مجال الحقوق والصحة الإنجابية وختان الإناث والزواج المبكر التي نظمتها جمعية رعاية الأسر اليمنية برعاية وتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة من 24 - 29 مايو 2008م.

ويهدف الدورة التي تشارك فيها (20) مشاركاً من الصحة الإنجابية والجنسية وعلى تنفيذهم في مجال الحقوق والصحة الإنجابية وختان الإناث والزواج المبكر حتى يكونوا قادرين على توصيل الرسالة التوعوية المطلوبة إلى المجتمع ورفع مستوى الوعي في مجال الصحة الإنجابية بين أوساط الشباب.

هذا وكان الأخ / نبيل العمري المدير التنفيذي لجمعية رعاية الأسرة اليمنية قد ألقى في الجلسة الافتتاحية للدورة كلمة أشار فيها إلى أهمية هذه الدورة التي تأتي في إطار مجموعة من الأنشطة والبرامج التدريبية الموجهة للشباب والتي تقوم بها الجمعية بدعم وتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان في عدد من محافظات الجمهورية.

وأوضح أن هذه الدورة الموجهة للشباب لتدريب مدرسين في فئة الشباب والتي تستهدف نحو (20) مشاركاً تم ترشيحهم من قبل مركز تنمية الشباب التابع للجمعية بهدف إلى القيام بتنفيذ برامج تدريبية للتوعية في مجال الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية ومخاطر ختان الإناث والزواج المبكر في إطار تجمعات شبابية ومدارس للشباب والفتيات وذلك في إطار محافظة حجة التي يستهدفها صندوق الأمم المتحدة للسكان على المدى القصير خلال الربع الثالث من العام 2008م، وأنه على المدى المتوسط سيكون تأهيل هؤلاء الشباب اجتماعياً من قبل الأخت / مها عوض.

دورة لتدريب مدرسين شباب في مجال الحقوق والصحة الإنجابية وختان الإناث والزواج المبكر تعقد بصنعاء

□ صنعاء / 14 أكتوبر:

تتختم يوم غد الخميس بصنعاء الدورة التدريبية الخاصة بتدريب مدرسين في مجال الحقوق والصحة الإنجابية وختان الإناث والزواج المبكر التي نظمتها جمعية رعاية الأسر اليمنية برعاية وتمويل صندوق الأمم المتحدة للسكان خلال الفترة من 24 - 29 مايو 2008م.

ويهدف الدورة التي تشارك فيها (20) مشاركاً من الصحة الإنجابية والجنسية وعلى تنفيذهم في مجال الحقوق والصحة الإنجابية وختان الإناث والزواج المبكر حتى يكونوا قادرين على توصيل الرسالة التوعوية المطلوبة إلى المجتمع ورفع مستوى الوعي في مجال الصحة الإنجابية بين أوساط الشباب.

هذا وكان الأخ / نبيل العمري المدير التنفيذي لجمعية رعاية الأسرة اليمنية قد ألقى في الجلسة الافتتاحية للدورة كلمة أشار فيها إلى أهمية هذه الدورة التي تأتي في إطار مجموعة من الأنشطة والبرامج التدريبية الموجهة للشباب والتي تقوم بها الجمعية بدعم وتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان في عدد من محافظات الجمهورية.

وأوضح أن هذه الدورة الموجهة للشباب لتدريب مدرسين في فئة الشباب والتي تستهدف نحو (20) مشاركاً تم ترشيحهم من قبل مركز تنمية الشباب التابع للجمعية بهدف إلى القيام بتنفيذ برامج تدريبية للتوعية في مجال الصحة الإنجابية والحقوق الإنجابية ومخاطر ختان الإناث والزواج المبكر في إطار تجمعات شبابية ومدارس للشباب والفتيات وذلك في إطار محافظة حجة التي يستهدفها صندوق الأمم المتحدة للسكان على المدى القصير خلال الربع الثالث من العام 2008م، وأنه على المدى المتوسط سيكون تأهيل هؤلاء الشباب اجتماعياً من قبل الأخت / مها عوض.